

Distr.  
GENERAL

S/26344  
24 August 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث اليكم نص بيان صادر عن وزارة الخارجية في الجمهورية الأذربيجانية.  
وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعظيم هذه الرسالة والبيان المذكور بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس  
الأمن.

(توقيع) حسن أ. حسنوف  
السفير  
الممثل الدائم

.../..

300893 260893 260893 93-46494

## مرفق

[الأصل : بالروسية]

### بيان

#### صادر عن وزارة الخارجية في الجمهورية الأذربيجانية

يعتبر البيان الصادران في ٧ و ٢ آب/أغسطس عن رئيس جمهورية أرمينيا ووزارة خارجيتها دليلاً ساطعاً على المحاولات التي دأب الجانب الأرمني على القيام بها لتضليل الرأي العام العالمي فيما يتعلق بحالة النزاع الأرمني - الأذربيجاني، وعلى الجهود التي يبذلها لقلب الحقائق رأساً على عقب ولفرض رؤيته للأحداث الأخيرة في المنطقة على المجتمع الدولي.

في بيان زعيم الدولة المجاورة يوحى بنظرية تقضي بضرورة قيام جمهورية أرمينيا بضم أن "من الشعب أرمينيا وناغورني - كاراباخ". وهي نظرية تلغي بالكامل ما كانت القيادة الأرمنية تدعى به من عدم وجود أية مطالب إقليمية لدى أرمينيا تجاه أذربيجان، كما أنها تدخل في إطار العمل على تنفيذ قرار البرلمان الأرمني المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن ضم ناغورني - كاراباخ إلى أرمينيا. وهو قرار لم ينقض حتى الآن ويتعارض في جوهره مع الأعراف الدولية. إضافة لذلك، يقول السيد تير - بيتسريان إن الأعمال التي تقوم بها جمهورية أرمينيا إنما تحركها "المصالح العليا للشعب الأرمني في ميدان الأمن والتنمية"، وهو يتناسى، على ما يبدو، أن التجسيد الحيادي للمصالح الأمنية الحقيقية لأية دولة لا يمكن أن يقوم إلا على احترام مبادئ حسن الجوار والتسوية السلمية للمنازعات، وأن النزاع الذي نشب بمبادرة أرمينية لن يحقق الازدهار للشعب الأرمني، ليس هذا فحسب، بل إنه يحرمه من شروط التطور الطبيعي، فضلاً عن ذلك العدد الكبير من الضحايا الذي تم خوض عن النزاع.

إن الزعيم السابق للجنة "كاراباخ"، وهو الآن رئيس أرمينيا، إذ يعلن باستخفاف "اهتمامه بحل النزاع بالوسائل السلمية وأمثاله للالتزامات الدولية". إنما يواصل تنفيذ المهمة المتمثلة في التستر على ما قامت به أرمينيا من خرق لما يعرف به الجميع من أعراف وقواعد العلاقات بين الدول، وفي إبعاد الانتظار عما ترتكبه أرمينيا من الانتهاكات المتكررة للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولقرارات الأمم المتحدة، بمحاولاتها الاستيلاء على أراضٍ جديدة في أذربيجان. وإذا أضفنا إلى هذا كلّه الأعمال الوحشية التي ترتكبها التشكيلات الأرمنية المسلحة في حق السكان المدنيين في المناطق الأذربيجانية المحتلة. وما ترسله أرمينيا من تقنية عسكرية وقوى بشرية من الجيش الوطني الأرمني ومن المتطوعين المرتزقة، وما تقوم به من قصف مستمر للمناطق السكنية المسالمة

في أذربيجان، فإنه يصعب ألا تلاحظ التصريح في الاقتباسات التي تتحدث عن الامتثال للقانون الدولي بروحه وحرفه.

كما نجد في بيان رئيس أرمينيا روح التسامح والتفضل إذ يتكرم فيحيى الحوار بين باكو وستيباناكيرت، مع أنه ليس من الأسرار أن جمهورية أرمينيا هي طرف النزاع وأن صنيعتها في ناغورني - كاراباخ إنما تؤدي دور التغطية الشكلية لتنفيذ السياسة الأرمينية التوسعية. فمن يريغان بالذات يدار ما يدعى بـ "حكومة جمهورية ناغورني - كاراباخ"، ومن أرمينيا بالذات يتلقى الكيان الأرمني الفرعى المساعدة العسكرية والمادية. كما أن وحدات الجيش الوطنى الأرضى هي التى تشكل الأغلبية الساحقة فى القطعات التى تخوض المعارك فوق أراضي أذربيجان. وإن الجمهورية الأذربيجانية، إذ تواجه هذه الحقائق العديدة، لا يسعها أن تصف أعمال الدولة المجاورة إلا بأنها عدوان صريح على سيادة أذربيجان.

وفيما يتعلق بـ "الاتصالات بين ممثلي حكومة الجمهورية الأذربيجانية وجمهورية ناغورني - كاراباخ". فإن الاجتماع الذى تم مؤخرا على الجبهة بين الخبراء العسكريين كان له طابع عسكريين تقتضي بحث وجاء نتيجة للحاجة إلى تأمين عملية وقف إطلاق النار، ولا يمكن اعتباره، كما يتمنى الجانب الأرمني، من قبيل "المحادثات السياسية بين باكو وستيباناكيرت". ذلك أن الدولة التى يعترف بها المجتمع الدولى كله لا يمكنها إجراء المحادثات مع زمرة من الانفصاليين والإرهابيين. ولن تقبل أذربيجان المحاولات التى تبذلها أية جهة كانت للحوار معها من موقع القوة. غير أنها في الوقت نفسه مستعدة للاستماع إلى ممثلى السكان الأرمن فى كاراباخ العليا، شريطة أن يتمسك هؤلاء بتنفيذ دستور أذربيجان وقوانينها. وتصدى للجهود الأرمينية التى لا تتفق مع القانون资料 الدولى والتي ترمي الى تنفيذ خطط إضفاء الشرعية على ما يسمى "جمهورية ناغورني - كاراباخ" من خلال أمور منها نشر الأنباء حول اتصالات سياسية تجري بين "السلطات الرسمية فى أذربيجان وناغورني - كاراباخ". فإن الجمهورية الأذربيجانية تسعى بصورة واقعية الى إقامة الشروط التى تمكن من التوصل الى اتفاق مع السكان الأرمن المدنين فى الجزء الأعلى من كاراباخ. وهم الذين يتعرضون للضغط الصارم من جانب من يسمى نفسه باسم "حكومة جمهورية ناغورني - كاراباخ" ومن جانب مبعوثى أرمينيا العديدين.

كذلك يتبدى التشاور والتنافر بين العبارات المتعلقة بـ "الصعوبات المتعلقة بـ "العملية السلمية" و "التخوف من عدم اتفاق أعمال أذربيجان السياسية مع قرارات المنظمات الدولية". والخطوات التعوييقية المنتظمة التى تتخذها أرمينيا فى إطار المنظمات الدولية وأعمال العدوان التى تشنها على أذربيجان والتي تلغي عمليا المساعي السلمية لمؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا.

أما البيان الصادر عن وزارة الخارجية الأرمنية فإنه يتضمن، بالدرجة نفسها وبالأسلوب ذاته، محاولة سلطات يريغان الرسمية إخفاء ما تعزمه من توسيع أراضي أرمينيا على حساب الدولة المجاورة. وفي هذا السياق، يستخدم أسلوب مجرب يتمثل بالتحضير الإعلامي للاستيلاء على أراضي جديدة. من ذلك أننا نجد

في النغمة الإعلامية التي تترنّم بها أوساط السياسة الخارجية الأرمنية حالياً إشارات إلى "الأعمال العسكرية الأذربيجانية ضد كابان ووردنيس وستيباناكيرت". ومن شأن المقارنة الأولية لتاريخ صدور بيان وزارة الخارجية الأرمنية وبعد هجوم التشكيلات المسلحة الأرمنية باتجاه كازاخ وطاوز وما أعقب ذلك من تركيز أعمال الاحتلال على منطقتي جبرائيل وفيزولي الأذربيجانيتين، أن تؤكّد استمرار الحملة الإعلامية الإنذارية التي بقيت في ترسانة طرائق الدبلوماسية الأرمنية.

على أن قمة الرياء إنما تمثل في الدعوة الديماغوجية الموجهة إلى "الأطراف المتورطة في النزاع الذي تحتذى حذو أرمينيا ولكي تفتح الطرق التي تمر في أراضيها". ويبدو أن سكان جمهورية ناختشيغان ذات الاستقلال الذاتي في أذربيجان، وهم يشهدون عامهم الثاني من الحصار، وسكان المناطق الأذربيجانية التي فصلتها الأعمال القتالية في منطقة فيزولي عن الجزء الشمالي من الجمهورية، لقادرون أكثر من أية جهة أخرى على الإعراب عن موقفهم إزاء هذا النوع من الإعلانات.

وتعرّب وزارة الخارجية في الجمهورية الأذربيجانية عن سخطها وغضبها وهي تعلن احتجاجها الشديد على محاولات السلطات الأرمنية التنصل من مسؤوليتها عما يجري في المنطقة من أحداث وذلك باستغلال خارطة الانفصال السياسية، وتعرّب عنأملها الرا식 في أن تتمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كل من التمييز بين الحقيقة والأكاذيب ومن إصدار الحكم العادل في حق المعادي.

١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢.

-----